

دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The Role of the Faculties of Economics at the University of Tripoli in Community Service:
Faculty Members' Perspectives.

د. محمد أبوبكر المنتصر	د. علي عبد الفتاح بن حليم	أ. فاطمة أحمد البيوض
كلية الاقتصاد والإدارة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس	جامعة طرابلس	جامعة مصراتة

تاريخ استلام البحث: 1 / 2 / 2026

تاريخ قبول البحث: 4 / 4 / 2026

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبانة إلكترونية وزعت على أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (113) استبانة صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج الإحصائية وجود فروق جوهرية لآراء المشاركين حول دور كليات الاقتصاد محل الدراسة في خدمة المجتمع، حيث حظيت بمستوى مرتفع، فضلا عن ذلك تبين أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الكليات قيد الدراسة في خدمة المجتمع جاء متوسطاً، وأوصت الدراسة بتعزيز البحث العلمي التطبيقي وربطه بقضايا المجتمع المحلي من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء بحوث ميدانية تخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير الدعم المالي والإداري اللازم، كما أكدت الدراسة على أهمية تطوير برامج التدريب والتعليم المستمر بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف الفئات المجتمعية، مع التركيز على المهارات الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: خدمة المجتمع، كليات الاقتصاد، جامعة طرابلس

Abstract:

This study explores the role of the Faculties of Economics at the University of Tripoli in serving the community from the perspective of faculty members, within the context of prevailing economic and social challenges. Using a descriptive-analytical approach, data were collected through an electronic questionnaire distributed to faculty members, yielding 113 valid responses for analysis. The statistical results revealed significant differences in participants' views, with the faculties' contribution to community service rated at a high level. Conversely, the obstacles constraining this role were assessed at a moderate level. The study recommends strengthening applied research and linking it to local community issues by encouraging faculty members to conduct field studies that address economic and social sectors, supported by adequate financial and administrative resources. Furthermore, it emphasizes the importance of developing training and continuing education programs aligned with labor market needs, expanding their reach to diverse community groups, and focusing on modern skills related to digital transformation and sustainable development.

Keywords: Community Service, Faculties of Economics, University of Tripoli

1. المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الحديثة، فهي لا تقتصر على دورها التقليدي في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، بل تتجاوز ذلك إلى الإسهام في التنمية المستدامة، وتقديم الحلول العلمية والعملية لمشكلات المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز كليات الاقتصاد بوصفها مؤسسات علمية متخصصة في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الرؤى الاستراتيجية التي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة والخاصة.

أضحى مفهوم "خدمة المجتمع" في العقود الأخيرة أحد المحاور الجوهرية التي تقاس بها فاعلية الجامعات ومكانتها في منظومة التنمية المستدامة، حيث لم يعد دور الجامعة مقتصرًا على التعليم وإنتاج المعرفة، بل تجاوز ذلك ليشمل مسؤوليتها المجتمعية في نقل هذه المعرفة وتوظيفها بما يخدم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا المسار تتحمل كليات الاقتصاد مسؤولية مضاعفة، فهي مطالبة من جهة بتخريج كوادر مؤهلة قادرة على قيادة التغيير الاقتصادي وإحداث التحول المطلوب في سوق العمل، ومن جهة أخرى بتقديم الاستشارات والدراسات التطبيقية التي تسهم في معالجة التحديات التي تواجه المجتمع المحلي والوطني، بما يعزز من دورها كحلقة وصل بين المعرفة الأكاديمية والاحتياجات العملية للمجتمع.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، إذ تمر المؤسسات الاقتصادية والتعليمية في ليبيا بمرحلة تحول عميقة تتطلب تفعيل دور الجامعات في دعم السياسات العامة، والمشاركة في صياغة حلول عملية مبتكرة تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإن الوقوف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات الاقتصاد جامعة طرابلس يعد مدخلاً علمياً مهماً لفهم مدى إدراكهم لدور الكلية في خدمة المجتمع، والكشف عن الفجوات بين الدور المتوقع والدور الفعلي، وصولاً إلى صياغة توصيات عملية يمكن أن تعزز من مساهمة الكلية في التنمية المجتمعية، كما أن هذه الدراسة تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات، وتفتح المجال أمام مقاربات جديدة تربط بين التعليم العالي والتحول الرقمي والتنمية المستدامة، بما يرسخ دور الجامعات كفاعل رئيسي في بناء مجتمع المعرفة ودعم مسارات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

2. الدراسات السابقة:

تناولت دراسة، (Zewdie, D. , 2025) تصورات أعضاء هيئة التدريس وممارساتهم وتحدياتهم في تنفيذ مهمة خدمة المجتمع، استخدمت المنهج النوعي (دراسة حالة)، وجمعت البيانات عبر مقابلات مع نواب العمداء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى مراجعة الوثائق الرسمية، وبينت النتائج أن التحديات تنقسم إلى أربعة محاور: ضعف التواصل والوعي، مشكلات تنظيمية وهيكلية، قيود مالية وموارد، ومعوقات مرتبطة بالسياسات، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مؤسسي واضح وتخصيص موارد مستقلة لدعم خدمة المجتمع.

وهذفت دراسة، عبد القادر، (2025) للتعرف على دور كليات الاقتصاد في تعزيز التنمية المحلية: دراسة على جامعة طرابلس"، هدفت إلى التعرف على مساهمة الكلية في دعم التنمية المحلية من خلال التعليم المستمر والاستشارات الاقتصادية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة طرابلس، وتم اختيار عينة عشوائية قوامها (200) عضو هيئة تدريس، أداة جمع البيانات كانت استبانة مكونة من (30) فقرة، وأظهرت النتائج أن الكلية تسهم بشكل محدود في التنمية المحلية، وأن ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية يمثل عائقاً رئيساً، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدة متخصصة داخل الكلية للتواصل مع المجتمع وتقديم الاستشارات الاقتصادية.

وتناولت دراسة، بنور، (2025) واقع مساهمة البحث العلمي في خدمة المجتمع من خلال تحليل نماذج وتجارب جامعات ومراكز بحثية ليبية وعربية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن التحديات التي تواجه الجامعات في تفعيل دورها المجتمعي عبر البحث العلمي، وخلصت النتائج إلى أن ضعف التمويل وقصور البنية التحتية يمثلان أبرز العقبات أمام تعزيز هذا الدور، إضافة إلى محدودية التنسيق بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في البحث العلمي، وتوسيع الشراكات بين الجامعات والقطاعين العام والخاص لضمان فاعلية أكبر في خدمة المجتمع.

واستعرضت دراسة Lumillo وآخرون (2025) الأثر الاجتماعي لمشاريع التعلم بالخدمة الجامعية على المواطنين والمنظمات المجتمعية من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات التطبيقية، أظهرت النتائج أن هذه المشاريع تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع، وتدعم بناء رأس مال اجتماعي مستدام قائم على التعاون والشاركة، كما أكدت الدراسة أن التعلم بالخدمة يمثل أداة استراتيجية لربط الجامعة بالبيئة المحيطة، ويعزز من مكانتها كمؤسسة فاعلة في التنمية المجتمعية.

قدمت دراسة Rodríguez-Zurita وآخرون (2024) مراجعة منهجية شاملة للأدبيات المتعلقة بالتعلم بالخدمة والمشاركة المجتمعية في التعليم العالي، وربطت ذلك بأهداف التنمية المستدامة، بينت النتائج أن الجامعات التي دمجت برامج التعلم بالخدمة ضمن مناهجها حققت تأثيراً ملموساً في المجتمع، سواء من خلال تعزيز المهارات العملية للطلبة أو من خلال دعم المبادرات المجتمعية، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل مختلف التخصصات الأكاديمية، بما يعزز التكامل بين التعليم والبحث وخدمة المجتمع.

وركزت دراسة، سالم، (2024) على فاعلية برامج خدمة المجتمع في الجامعات الليبية: دراسة ميدانية على كليات الاقتصاد بجامعة سبها"، هدفت إلى تقييم فاعلية البرامج المجتمعية التي تقدمها الكلية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة سبها، وتم اختيار عينة قوامها (150) عضو هيئة تدريس، استخدمت الاستبانة والمقابلات شبه المهيكلة كأدوات لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن البرامج المجتمعية تفنقر إلى الاستمرارية والتمويل الكافي، وأن هناك فجوة بين الدور المتوقع والدور الفعلي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتخصيص ميزانيات مستقلة لبرامج خدمة المجتمع.

وهذفت دراسة، جبريل، (2023) للتعرف على "دور كليات الاقتصاد بجامعة عمر المختار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت إلى الكشف عن مدى مساهمة الكلية في خدمة المجتمع المحلي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية، وأداة جمع البيانات كانت استبانة مكونة من عدة محاور (التعليم المستمر، الاستشارات، البحوث التطبيقية)، وأظهرت النتائج أن

مساهمة الكلية في خدمة المجتمع كانت محدودة، مع ضعف في تفعيل الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة استراتيجية لتفعيل دور الكلية وربطها بالاحتياجات التنموية. وهدفت دراسة، البوعيشي، (2023) إلى التعرف على دور الجامعات الخاصة المعتمدة بمدينة طرابلس في خدمة المجتمع، من خلال التركيز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وأظهرت النتائج وجود وعي مرتفع لدى أعضاء هيئة التدريس بخدمة المجتمع والبيئة، حيث بلغت نسبة مشاركتهم المجتمعية حوالي (88%)، فيما قام (63%) منهم بإجراء بحوث مرتبطة بقضايا المجتمع والبيئة بشكل فردي أو جماعي. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء الأولوية لتعيين أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم مساهمات مجتمعية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي في مجال خدمة المجتمع والبيئة، إضافة إلى تكثيف استطلاع آراء المجتمع حول الخدمات التي تقدمها الجامعات الخاصة.

هدفت دراسة الحجري، وعزوز وعمر، (2023) إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور جامعة العريش في خدمة المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة التي يشهدها التعليم العالي، حيث اعتبر الباحثون خدمة المجتمع "الوظيفة الثالثة" للجامعات إلى جانب التعليم والبحث العلمي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية حول واقع مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع، وأظهرت النتائج أن دور الجامعة في خدمة المجتمع ما يزال محدوداً، خاصة في مجالات التعليم المستمر والبرامج التدريبية الموجهة للمجتمع المحلي، وأن ضعف التشريعات وقلة الشراكات مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص يشكلان عائقاً رئيسياً أمام تفعيل هذا الدور. وأكد الباحثون على ضرورة إعادة النظر في السياسات الجامعية وتطوير التشريعات بما يتلاءم مع المتغيرات المعاصرة، إضافة إلى تعزيز الشراكات المجتمعية وتخصيص موارد مالية لدعم برامج خدمة المجتمع، وأوصت الدراسة بتبني تصور استراتيجي شامل يربط بين الجامعة والمجتمع المحلي، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية: (تطوير برامج التعليم المستمر بما يتوافق مع احتياجات

سوق العمل، تفعيل الشراكات المجتمعية مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، إعادة صياغة التشريعات والسياسات الجامعية بما يضمن استدامة دور الجامعة في خدمة المجتمع).

وكما ركزت دراسة بن سعود، (2023) على تحليل دور جامعة بنغازي في خدمة المجتمع، وذلك من خلال توظيف نموذج بورتر للقوى الخمس، وقد تناولت الدراسة خدمة المجتمع باعتبارها "الوظيفة الثالثة" للجامعات، وهي إحدى المهام الجوهرية التي تضطلع بها المؤسسات الأكاديمية لمواجهة التحديات المجتمعية، سواء فيما يتعلق بمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، أو عبر الأبعاد الثلاثة الرئيسة لخدمة المجتمع والمتمثلة في التعليم المستمر، ونقل التقنية والابتكار، والمشاركة المجتمعية، وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم هذه الوظيفة وأبعادها، والكشف عن واقع مساهمة جامعة بنغازي في هذا المجال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع ما يزال محدوداً، وأوصت الدراسة بضرورة قيام صانعي القرار في قطاع التعليم العالي بإجراء تعديلات تشريعية على القوانين المنظمة لعمل الجامعات بما يعزز من فاعليتها في خدمة المجتمع.

واهتمت دراسة الصادق، وعلي، (2022) بمستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثره على خدمة المجتمع: دراسة تطبيقية على جامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات البحث العلمي وأثرها في خدمة المجتمع، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لهم، استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، كما أظهرت النتائج أن مستوى ممارسة خدمة المجتمع كان متوسطاً، وأن معوقات البحث العلمي (ضعف التمويل، نقص التدريب) تحد من فاعلية الدور المجتمعي، وأوصت الدراسة بضرورة دعم البحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز خدمة المجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشترك الدراسات السابقة في عدة نقاط رئيسة؛ فقد اعتمد معظمها على المنهج الوصفي التحليلي أو المسحي في دراسة واقع خدمة المجتمع داخل الجامعات، وركزت بشكل أساسي على أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في تفعيل هذا الدور، كما اتفقت نتائجها على أن مساهمة الجامعات

في خدمة المجتمع ما تزال محدودة أو متوسطة، مع وجود فجوة واضحة بين الدور المتوقع والدور الفعلي، إضافة إلى تكرار الإشارة إلى معوقات مشتركة مثل ضعف التمويل، قصور البنية التحتية، ضعف التنسيق مع المؤسسات الحكومية والاقتصادية، وقلة الشراكات المجتمعية، كذلك اتفقت معظم الدراسات على ضرورة تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، وتخصيص موارد مالية مستقلة، وتطوير التشريعات والسياسات الجامعية بما يعزز استدامة خدمة المجتمع.

ورغم هذا التشابه، فقد ظهرت اختلافات مهمة بين الدراسات؛ إذ تميزت دراسة (Zewdie (2025 باستخدام المنهج النوعي عبر المقابلات ومراجعة الوثائق، بينما اتجهت باقي الدراسات إلى المناهج الكمية باستخدام الاستبانات، كما اختلفت من حيث المجال الجغرافي، حيث ركزت أغلب الدراسات على الجامعات الليبية، بينما تناولت دراسة الحجري وعزوز وعمر (2023) جامعة العريش في مصر، في حين اهتمت الدراسات الدولية مثل (Rodríguez-Zurita (2024 و Lumillo (2025 بالتعلم بالخدمة والمشاركة المجتمعية الدولية، وكذلك تنوعت محاور التركيز؛ فبعض الدراسات اهتمت بالتعليم المستمر والاستشارات الاقتصادية، دراسة، عبد القادر، (2025)، وجبريل، (2023)، وأخرى ركزت على البحث العلمي كمدخل لخدمة المجتمع بنور، (2025)، الصادق وعلي، (2022)، بينما سلطت الدراسات الدولية الضوء على التعلم بالخدمة كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن بعض النتائج جاءت أكثر تفاؤلاً مثل دراسة البوعيشي، (2023) التي أبرزت ارتفاع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، بخلاف معظم الدراسات الأخرى التي أكدت على محدودية الدور.

ويكشف هذا التباين بين الدراسات المحلية والدولية عن فجوة معرفية وعملية يمكن الاستفادة منها؛ إذ توضح التجارب الدولية أن دمج برامج التعلم بالخدمة والمشاركة المجتمعية في المناهج الجامعية يحقق أثراً ملموساً في المجتمع، ويعزز من مكانة الجامعة كمؤسسة فاعلة في التنمية المستدامة، وبالتالي فإن معالجة أوجه القصور في الدراسات المحلية يتطلب الاستفادة من هذه النماذج العالمية، عبر تبني سياسات أكثر مرونة، وتوسيع نطاق الشراكات، وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية بحيث تدمج خدمة المجتمع في التعليم والبحث العلمي بشكل متكامل ومستدام.

وأوجه التشابه هذه الدراسة مع دراسة، (مصطفى وسليم 2022، ودراسة، جبريل 2023، ودراسة، سالم 2024، ودراسة، عبد القادر 2025)، في الموضوع الرئيسي وهو دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكذلك في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة. وكذلك تشابهت مع دراسة (زويدي 2025) في تناول مهمة خدمة المجتمع كجزء من رسالة الجامعة، وفي إبراز التحديات التي تحد من فاعلية هذا الدور.

وأوجه الاختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، معظمها تناول الجامعات بشكل عام أو أكثر من كلية، بينما هذه الدراسة تركز تحديداً على كليات الاقتصاد جامعة طرابلس، بناءً على رؤيتها الريادة في التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مما يمنحها خصوصية وعمقاً أكبر.

ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل واقع خدمة المجتمع في الجامعات الليبية، واستكشاف سبل الاستفادة من النماذج الدولية لتطوير سياسات وبرامج أكثر فاعلية واستدامة، وما يميز هذه الدراسة أنها تختص بدراسة دور كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس تحديداً، وليس الجامعة ككل، وهو موضوع في غاية الأهمية، إذ يركز على دور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الاقتصاد والإدارة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مما يمنح الدراسة خصوصية وعمقاً في تناول أحد أهم الكليات ذات الصلة المباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. مشكلة الدراسة:

رغم أن الجامعات، وبخاصة كليات الاقتصاد، تعد من أهم المؤسسات الأكاديمية التي يفترض أن يكون لها دور فاعل في خدمة المجتمع، إلا أن الأدبيات الحديثة تكشف عن وجود فجوة واضحة بين الدور المتوقع والدور الفعلي لهذه الكليات، فقد أظهرت دراسة جبريل (2023) أن مساهمة كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار في خدمة المجتمع كانت محدودة، وأن ضعف تفعيل الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق هذا الدور، كما كشفت دراسة عبد القادر (2025) حول دور كليات الاقتصاد في جامعة طرابلس إلى أن ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية وغياب وحدة متخصصة للتواصل المجتمعي يمثلان عقبة رئيسة أمام مساهمة الكلية في التنمية المحلية، كذلك أوضحت دراسة سالم (2024) أن البرامج المجتمعية التي تقدمها كليات الاقتصاد بجامعة سبها تفتقر إلى الاستمرارية والتمويل

الكافي، مما يحد من فعاليتها ويجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بشكل مستدام، وكما أكدت دراسة زويدي (2025) في جامعة أديس أبابا أن التحديات الهيكلية والسياسات المؤسسية، مثل ضعف التواصل والقيود المالية، تشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ مهمة خدمة المجتمع، ومما سبق يتضح أن هناك قصوراً مشتركاً بين الجامعات الليبية والعربية والأجنبية في تفعيل الدور المجتمعي لكليات الاقتصاد، وإن اختلفت أسباب هذا القصور بين ضعف التمويل والاستراتيجيات محلياً، والعوامل الفردية عربياً، والمشكلات الهيكلية والسياسات دولياً، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مستوى دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مستوى دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع والمتمثلة في الأبعاد التالية: (البحث العلمي، برامج التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- إبراز أهم المعوقات التي تحد من فاعلية كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع.
- تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز دور الكليات في خدمة المجتمع، يؤمل من متخذي القرار الأخذ بها.

5. أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً محورياً يتمثل في دور كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس في خدمة المجتمع، وهو موضوع يكتسب راهنيه من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، وتبرز أهمية الدراسة من عدة جوانب:

- الأهمية العلمية: تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات، من خلال تقديم إطار تحليلي يوضح أبعاد خدمة المجتمع، كما تقدم إضافة نوعية عبر ربط دور كليات الاقتصاد بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، مما يفتح المجال أمام دراسات مقارنة مع كليات الاقتصاد في الجامعات العربية والدولية، كذلك تكشف عن الفجوات بين الدور المتوقع والدور الفعلي للكلية، وهو ما يعزز من إمكانية تطوير نماذج بحثية مستقبلية أكثر شمولاً.

- **الأهمية العملية:** تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار في جامعة طرابلس على إعادة صياغة استراتيجيات خدمة المجتمع بما يتناسب مع احتياجات التنمية المحلية، كما تقدم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي التطبيقي وربطه بقضايا المجتمع، وتطوير برامج التدريب والتعليم المستمر بما يخدم سوق العمل، كذلك تتيح لأعضاء هيئة التدريس فهماً أعمق لدورهم المجتمعي، بما يعزز من مساهمتهم في تقديم الاستشارات والدراسات التطبيقية التي تخدم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

- **الأهمية المجتمعية:** تسهم هذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي للجامعات، وخاصة كليات الاقتصاد، جامعة طرابلس في دعم السياسات العامة والمبادرات التنموية، مما تعزز من مكانة الجامعة كمؤسسة مجتمعية مسؤولة عن نقل المعرفة وتوظيفها في خدمة قضايا التنمية، بما يرسخ علاقتها بالمجتمع المحلي.

6. فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:
- الفرضية الرئيسية: "يوجد فروق جوهرية لآراء المشاركين حول دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع، (البحث العلمي، التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)".
- الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد فروق جوهرية لآراء المشاركين حول دور البحث العلمي لكليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع".
- الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد فروق جوهرية لآراء المشاركين حول دور التدريب والتعليم المستمر لكليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع".
- الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد فروق جوهرية لآراء المشاركين حول دور نشر الثقافة وتقديم الاستشارات لكليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع".
- الفرضية الفرعية الرابعة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات على دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع".
7. متغيرات الدراسة:

استناداً إلى ما ورد في الدراسات السابقة (جبريل، 2023؛ سالم، 2024؛ عبد القادر، 2025؛ زويدي، 2025) وانسجاماً مع أهداف هذه الدراسة، فإن النموذج المقترح يشتمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك على النحو التالي: تتمثل المتغيرات المستقلة في أبعاد خدمة المجتمع، وتشمل: (البحث العلمي، برامج التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)، فضلاً عن (المعوقات التي تواجه خدمة المجتمع)، بينما يتمثل المتغير التابع في دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس".

8. منهج الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، والذي يعنى بوصف الظاهرة وتشخيصها وصفاً دقيقاً وشاملاً، والوقوف على الواقع الحالي، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، فالمنهج الوصفي التحليلي يهتم بتوضيح واقع الظاهرة أو موضوع الدراسة أو المشكلة قيد الدراسة، والتعبير عنها وصفاً كمياً أو وصفاً نوعياً، وصولاً لفهم الظاهرة، وما تتطلب من إجراءات للتعامل معها، وهذا المنهج يعتمد في تنفيذه على جمع البيانات وتقييم الوضع الحالي لدور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع، وتحديد العلاقات والأثر التي توجد بين المتغيرات، المعتمدة في ذلك على جمع الحقائق وتحليلها لاستخلاص النتائج التي تظهر مدى صحة الدراسة أو خطئها، بما يساعد في تفسير مشكلة الدراسة. (ملحم، 2024: 361)

9. حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أولاً: الحدود المكانية: تتمثل هذه الدراسة في كليات الاقتصاد قاطع (ب & ج)، جامعة طرابلس.
ثانياً: الحدود الزمنية: تمثلت في فترة إعداد هذه الدراسة خلال (الربع الأخير من سنة 2025).
ثالثاً: الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على تشخيص خدمة المجتمع من خلال الأبعاد التالية: (البحث العلمي، برامج التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)، فضلاً عن تبيان أهم المعوقات التي تواجه وتحد من دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع.

10. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قاطع ب)، وكلية الاقتصاد والإدارة (قاطع ج) بجامعة طرابلس، والبالغ عددهم (240) عضواً، وقد اعتمدت الدراسة على العينة الميسرة (Convenience Sample)، حيث تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً عبر البريد الأكاديمي الرسمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد في جامعة طرابلس، واقتصرت المشاركة على من استجاب فعلياً للاستبانة، وهو ما يعكس وجهة نظرهم حول موضوع الدراسة، وبعد فترة من إطلاق الاستبانة الإلكترونية، تم استرجاع (113) استمارة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وهو ما يمثل نسبة مشاركة ملائمة مقارنة بحجم مجتمع الدراسة، ويعد كافياً لتحقيق أهداف الدراسة.

11. التعريفات الإجرائية: استخدمت تعريفات الدراسة كما يلي:

- **خدمة المجتمع:** يقصد به في هذه الدراسة اجرائياً: جميع الأنشطة والبرامج التي تقدمها كليات الاقتصاد جامعة طرابلس خارج إطار التدريس التقليدي، وتشمل التعليم المستمر والدورات التدريبية، البحوث التطبيقية، الاستشارات الاقتصادية، والمشاركة في المبادرات المجتمعية والسياسات العامة، وذلك كما تم قياسه من خلال محاور الاستبانة الموجهة لأعضاء هيئة التدريس.

- **دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع:** يقصد به في هذه الدراسة إجرائياً: مستوى مساهمة كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع، كما يدركه أعضاء هيئة التدريس، ويقاس عبر مؤشرات مثل: لأبعاد خدمة المجتمع (البحث العلمي، برامج التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)، فضلاً عن إبراز أهم المعوقات التي تحد من دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع.

- **أعضاء هيئة التدريس:** يقصد بهم في هذه الدراسة إجرائياً: جميع الأكاديميين العاملين بكلية الاقتصاد جامعة طرابلس (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، محاضر مساعد)، والذين يمثلون مجتمع الدراسة، وتقاس آراؤهم من خلال الاستبانة.

- **العوامل الشخصية والوظيفية:** يقصد بها في هذه الدراسة إجرائياً: المتغيرات الفردية المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس مثل الجنس، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة، والدرجة الأكاديمية، كما تقاس من خلال البيانات الديموغرافية في الاستبانة.

الإطار النظري:

1. مفهوم خدمة المجتمع الجامعي:

تعد خدمة المجتمع أحد الأدوار الأساسية للجامعات، حيث تعرف بأنها الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وربط المعرفة الأكاديمية باحتياجات المجتمع المحلي (El-Awad, 2023)، ويؤكد الباحثون أن خدمة المجتمع تمثل "المهمة الثالثة" للجامعات إلى جانب التعليم والبحث العلمي، إذ تسعى إلى تحقيق التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي بما يخدم التنمية المستدامة (Negassa, 2024).

وقد أشار Johnson and Hlatshwayo (2025) إلى أن الجامعات الحديثة لم تعد تقتصر على التعليم والبحث العلمي، بل أصبحت مؤسسات "مرتكزة في المجتمع" (*Anchor Institutions*) تسهم في بناء شراكات طويلة الأمد مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، وتعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج التدريب، الاستشارات، ونشر الثقافة، بل إن مفهوم خدمة المجتمع اتسع ليشمل مسؤولية اجتماعية مباشرة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ويعني ذلك أن الجامعة مطالبة بتوظيف إمكاناتها العلمية والبحثية والبشرية في معالجة القضايا المجتمعية، والمساهمة في التنمية المستدامة، وتقديم الحلول العملية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أوضح El-Awad (2023) أن خدمة المجتمع تعد وسيلة رئيسة لربط الجامعة بقضايا المجتمع المحلي، بما يعزز من دورها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور هذا المفهوم في الأدبيات التربوية الحديثة ليصبح معياراً لقياس فاعلية الجامعات، إذ ينظر إلى الجامعة باعتبارها مؤسسة مجتمعية لا تنفصل عن بيئتها، بل تتفاعل معها وتستجيب لاحتياجاتها.

وأكدت دراسات عديدة أن خدمة المجتمع تشمل أنشطة متنوعة مثل التعليم المستمر، التدريب، الاستشارات، البحوث التطبيقية، المشاركة في المبادرات المجتمعية، ودعم السياسات العامة، ففي دراسة زويدي (2025) بجامعة أديس أبابا، أُشير إلى أن خدمة المجتمع تمثل مهمة أساسية للجامعة، لكنها تواجه تحديات تنظيمية ومالية تحد من فعاليتها.

كذلك بينت دراسة جبريل (2023) أن مساهمة كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار في خدمة المجتمع كانت محدودة، خاصة في مجال الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في آليات تفعيل هذا الدور.

2. أهداف خدمة المجتمع الجامعي: تسعى الجامعات، ومن ضمنها كليات الاقتصاد، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال برامج خدمة المجتمع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التعليم المستمر وتنمية القدرات البشرية:** تقدم كليات الاقتصاد برامج تدريبية تستهدف العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك أفراد المجتمع، بما يساهم في رفع كفاءة الموارد البشرية وتلبية متطلبات سوق العمل.
- **البحوث التطبيقية والاستشارات العلمية:** تقوم الكليات بإجراء دراسات ميدانية وبحوث تطبيقية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، إضافة إلى تقديم استشارات علمية للقطاعين العام والخاص لدعم عملية اتخاذ القرار، وأشار جبريل (2023) إلى أن مساهمة كلية الاقتصاد في الاستشارات والشراكات المجتمعية ما تزال محدودة، مما يستدعي تعزيز هذا الجانب.
- **المشاركة في المبادرات المجتمعية والسياسات العامة:** تدعم الكليات المبادرات التنموية التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة والخدمات، وتساهم في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال خبراتها الأكاديمية، كما تعمل على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وبناء جسور الثقة مع المجتمع المحلي، وقد أكدت دراسة زويدي (2025) أن الجامعات بحاجة إلى إطار مؤسسي واضح لتفعيل خدمة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما أشار سالم (2024) إلى أن البرامج المجتمعية في الجامعات الليبية تقتصر إلى الاستثمارية والتمويل الكافي، مما يحد من فعاليتها.

3. دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع:

تلعب كليات الاقتصاد دوراً محورياً في ربط النظرية الاقتصادية بالتطبيق العملي، من خلال البحث العلمي التطبيقي الذي يساهم في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المحلية مثل البطالة والتنمية المستدامة. (Negassa, 2024) كما أن نشر الثقافة الاقتصادية عبر الندوات وورش العمل يعد وسيلة لتعزيز

الوعي المجتمعي بالقضايا المالية والاقتصادية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات (El-Awad, 2023).

إضافة إلى ذلك، تعد الاستشارات الاقتصادية التي تقدمها كليات الاقتصاد للقطاعين العام والخاص أداة مهمة لدعم عملية صنع القرار، حيث أظهرت الدراسات أن الجامعات التي تنخرط في تقديم الاستشارات تسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز التنمية المحلية، كما أن برامج التدريب والتعليم المستمر تسهم في تطوير مهارات القوى العاملة بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتساعد على سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات الاقتصاد الرقمي (Negassa, 2024; Johnson & Hlatshwayo, 2025).

وتعد كليات الاقتصاد من أكثر الكليات ارتباطاً المباشر باحتياجات المجتمع، نظراً لطبيعة تخصصها الذي يتعامل مع القضايا الاقتصادية والتنموية التي تمس حياة الأفراد والمؤسسات، فهي مطالبة بأن تكون حلقة وصل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وأن تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات التنموية، ودعم جهود التنمية المستدامة (El-Awad, 2023) كما تعمل على إعداد الكوادر البشرية من خلال تخريج طلبة يمتلكون مهارات تحليلية وإدارية واقتصادية قادرة على خدمة المجتمع وسوق العمل، ولا يقتصر هذا الدور على التعليم التقليدي، بل يمتد إلى إعداد قادة اقتصاديين يمكنهم المساهمة في التنمية المحلية والوطنية. (Negassa, 2024)

إلى جانب ذلك، تقدم الكليات برامج تدريبية ودورات قصيرة للعاملين في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في رفع كفاءة الموارد البشرية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فهي تعمل على ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وذلك عبر مشاريع بحثية ومبادرات مجتمعية. (Johnson & Hlatshwayo, 2025)

4. التحديات التي تحد من الدور المجتمعي لكليات الاقتصاد:

رغم هذا الدور الحيوي، تواجه كليات الاقتصاد تحديات متعددة تحد من فاعليتها:

- محلياً: ضعف التمويل، غياب الاستراتيجيات الواضحة، والاعتماد الكبير على الدعم الحكومي مما يحد من القدرة على تطوير برامج مستدامة. (El-Awad, 2023)

- عربياً: العوامل الفردية مثل الخبرة، الحوافز المحدودة، وضعف المشاركة الطوعية لأعضاء هيئة التدريس.
- دولياً: المشكلات الهيكلية والسياسات الجامعية غير المرنة التي تحد من قدرة الجامعات على أداء دورها المجتمعي بكفاءة. (Negassa, 2024)

الإطار العملي

بعد جمع بيانات الدراسة تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات بالأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرمجية الإحصائية (SPSS.V27).

1. قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

1.1 صدق الاستبانة (الصدق الظاهري):

يعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتخصص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة" (شحاته، 2011):

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، تمت مراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتم التأكد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين والخبراء ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثمّ تمّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثمّ تمّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو تعديل.

2.2 ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تم اتباع القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال استخدام طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1} \right) \times \left(\frac{Sd_r^2 - \sum (Sd)^2}{Sd_r^2} \right)$$

حيث: R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_r^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من (60%)، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي (80%)، يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من (100%)، تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

والجدول رقم (1) يبين قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة: (Sekaran, U. (2006)

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	البحث العلمي	X ₁	10	0.91
2	برامج التدريب والتعليم المستمر	X ₂	6	0.89
3	نشر الثقافة وتقديم الاستشارات	X ₃	10	0.93
4	المعوقات	X ₄	12	0.92
	الدرجة الكلية		38	0.96

وتبين من النتائج جدول رقم (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة، حيث تراوحت بين (0.89 – 0.93)، وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائياً. كما بلغت قيمة ألفا كرونباخ لجميع الفقرات مجتمعة (0.96)، مما يدل على أن أداة القياس (الاستبانة) تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية.

3.3. صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، ويمكن التحقق من الاتساق الداخلي من خلال معامل الارتباط بين كل عبارة والمحور التابعة له (عباس، 1998، 172)، فكانت النتائج كما هي في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) نتائج الاتساق الداخلي لبعد البحث العلمي

القرار	البحث العلمي		العبارة
	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
متسقة داخلياً	0.000	0.812**	تسهم مخرجات البحث العلمي في الكلية بتحسين جودة المنتجات أو الخدمات
متسقة داخلياً	0.000	0.879**	تقوم الكلية بتشجيع البحث العلمي والباحثين من أبناء المجتمع وتكريم المتميزين منهم
متسقة داخلياً	0.000	0.846**	توفر الكلية خططاً محددة واضحة للتنمية البحثية مرتبطة بالتنمية المجتمعية
متسقة داخلياً	0.000	0.861**	تحدد الكلية معايير واضحة للبحث العلمي الذي يلبي احتياجات المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.835**	تشكل الكلية فرقاً بحثية لدراسة مشكلات المجتمع لإيجاد حلول لها
متسقة داخلياً	0.000	0.873**	تشجع الكلية الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس
متسقة داخلياً	0.000	0.857**	تنشر الكلية البحوث التي تجريها على المؤسسات المجتمعية المختلفة
متسقة داخلياً	0.000	0.821**	تشارك الكلية المجتمع في إنتاج ابتكارات علمية جديدة
متسقة داخلياً	0.000	0.844**	تساعد مخرجات البحث العلمي في الكلية في إنتاج منتجات أو خدمات جديدة

متسقة داخلياً	0.000	0.888**	تعد الكلية تقارير وأوراق علمية لصناع القرار بالمجتمع تتعلق بالتنمية الاقتصادية
---------------	-------	---------	--

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لجميع العبارات كان أصغر من (0.01)، مما يدل على وجود دلالة ارتباط قوية بين كل عبارة والدرجة الكلية لبعد البحث العلمي، وهذا يعكس اتساق العبارات داخلياً، ويؤكد أن الفقرات المستخدمة في هذا البعد تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي، وهو ما يعزز صلاحية الاستبانة كأداة قياس علمية.

جدول رقم (3) نتائج الاتساق الداخلي لبعد برامج التدريب والتعليم المستمر

القرار	برامج التدريب والتعليم المستمر		العبارة
	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
متسقة داخلياً	0.000	0.824**	توفر الكلية المتطلبات المالية الكافية لتنفيذ برامج التدريب المختلفة
متسقة داخلياً	0.000	0.873**	تهتم الكلية بعقد مؤتمرات علمية وورش عمل وأيام دراسية تتعلق بخدمة المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.889**	تنفذ الكلية برامج تدريبية لتطوير مهارات أفراد المجتمع من خلال التعليم المستمر
متسقة داخلياً	0.000	0.851**	تقيم الكلية فاعلية البرامج التدريبية بصفة دورية والحصول على تغذية راجعة فورية
متسقة داخلياً	0.000	0.867**	تتبنى الكلية فلسفة تحسين التعليم المستمر القائمة على حاجات المجتمع

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لجميع العبارات كان أصغر من (0.01)، مما يدل على وجود دلالة ارتباط قوية بين كل عبارة والدرجة الكلية لبعد برامج التدريب والتعليم المستمر، وهذا يعكس اتساق العبارات داخلياً، ويؤكد أن الفقرات المستخدمة في هذا البعد تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي، وهو ما يعزز صلاحية الاستبانة كأداة قياس علمية.

جدول رقم (4) نتائج الاتساق الداخلي لبعد نشر الثقافة وتقديم الاستشارات

القرار	نشر الثقافة وتقديم الاستشارات		العبارة
	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
متسقة داخلياً	0.000	0.832**	تعزز الكلية مبدأ الانتماء الوطني والحرص على الالتزام المؤسسي
متسقة داخلياً	0.000	0.879**	تقدم الكلية استشارات إدارية وفنية لمؤسسات المجتمع المدني
متسقة داخلياً	0.000	0.861**	تشارك الكلية في وضع الخطط الاقتصادية التنموية للمجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.847**	تضع الكلية برامج توعية اقتصادية للمجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.873**	تبرم الكلية اتفاقيات للتعاون العلمي والتطبيقي مع مؤسسات المجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.816**	تسمح الكلية لأفراد المجتمع باستخدام مكتبها العلمية
متسقة داخلياً	0.000	0.868**	تفصح الكلية المجال لكوادرها المتخصصة للمساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.854**	تسهم الكلية بإقامة ندوات ثقافية للمجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.839**	تشجع الكلية طلابها على المشاركة في مجال العمل التطوعي لخدمة المجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.877**	تقدم الكلية إرشاداً مهنيًا وظيفيًا للخريجين لمساعدتهم في الالتحاق بسوق العمل

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لجميع العبارات كان أصغر من (0.01)، مما يدل على وجود دلالة ارتباط قوية بين كل عبارة والدرجة الكلية لبعد نشر الثقافة وتقديم الاستشارات، وهذا يعكس اتساق العبارات داخلياً، ويؤكد أن الفقرات المستخدمة في هذا البعد تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي، مما يعزز صلاحية الاستبانة كأداة قياس علمية.

جدول رقم (5) نتائج الاتساق الداخلي لبعد المعوقات التي تحد من دور الكليات في خدمة المجتمع

القرار	المعوقات		العبارة
	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
متسقة داخلياً	0.000	0.811**	غالبية الأبحاث موجهة للحصول على الدرجات العلمية وليست لخدمة المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.842**	ندرة وجود خطة شاملة لمواجهة المشاكل المجتمعية
متسقة داخلياً	0.000	0.857**	ندرة تطبيق البحوث بواقع المشاكل الفعلية لوحدات المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.833**	ندرة تطبيق النتائج والتوصيات التي تسفر عنها البحوث التطبيقية
متسقة داخلياً	0.000	0.819**	قصر دور الكلية على العملية التعليمية
متسقة داخلياً	0.000	0.846**	سوء التخطيط والتنظيم والمشاركة في خدمة المجتمع
متسقة داخلياً	0.000	0.828**	قلة تقدير المجتمع لأهمية البحث العلمي
متسقة داخلياً	0.000	0.851**	ندرة تناسب محتوى البرامج التدريبية مع حاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة

متسقة داخلياً	0.000	0.839**	تأخر برامج الكلية عن ركب التقدم العلمي المتسارع
متسقة داخلياً	0.000	0.863**	ضعف العلاقة بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي
متسقة داخلياً	0.000	0.847**	غموض مفهوم خدمة المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس
متسقة داخلياً	0.000	0.835**	قلة الدعم المالي لأنشطة التثقيف المجتمعي في الكلية

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لجميع العبارات كان أصغر من (0.01)، مما يدل على وجود دلالة ارتباط قوية بين كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المعوقات، وهذا يعكس اتساق العبارات داخلياً، ويؤكد أن الفقرات المستخدمة في هذا البعد تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي، مما يعزز صلاحية الاستبانة كأداة قياس علمية.

4.1 توزيع البيانات:

لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي أم لا، تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم: (6)

جدول رقم (6) توزيع البيانات

المحور	Test Statistic	p-value	القرار
البحث العلمي	0.118	0.121	تتبع
برامج التدريب والتعليم المستمر	0.102	0.073	تتبع
نشر الثقافة وتقديم الاستشارات	0.111	0.148	تتبع
المعوقات	0.095	0.087	تتبع

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (6) يتبين أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل المقاييس كانت أكبر من (0.05)، مما يدل على أن البيانات تتبع في تغيراتها للتوزيع الطبيعي؛ وعليه يتم استخدام اختبار معلمي متمثل في (اختبار T) لقياس درجة توفرها.

2. مناقشة النتائج وتحليلها:

تمهيد: يتناول هذا القسم من الدراسة مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك في ضوء التساؤلات أو الفرضيات التي سبق صياغتها، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية مبررة ذات طابع منطقي تدعم النتائج.

1.2 وصف خصائص المشاركين في الدراسة:

كما أُشير إليه سابقاً، فقد خصص القسم الأول من أداة الاستبانة للأسئلة العامة التي تهدف إلى جمع بيانات وصفية حول المشاركين في الدراسة، وذلك بغرض التعرف على الخصائص الديموغرافية والمهنية للمشاركين، وقد تم تحديد هذه الخصائص وعرضها كالتالي:

جدول رقم (13): الخصائص الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة %
النوع	ذكر	64	56.6
	أنثى	49	43.4
العمر	من 35 إلى أقل من 40 سنة	18	15.9
	من 41 إلى أقل من 45 سنة	22	19.5
	من 46 إلى أقل من 50 سنة	20	17.7
	من 51 سنة فأكثر	53	46.9
الدرجة الأكاديمية	ماجستير	31	27.4
	دكتوراه	82	72.6
	محاضر مساعد	15	13.3

الدرجة العلمية	محاضر	21	18.6
	أستاذ مساعد	27	23.9
	أستاذ مشارك	30	26.5
	أستاذ	20	17.7
التخصص	إدارة أعمال	47	41.6
	المحاسبة	28	24.8
	التمويل والمصارف	22	19.5
	تخصصات أخرى	16	14.1
مدة الخدمة	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	16.8
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	21	18.6
	من 15 سنة فأكثر	73	64.6
الفرع الأكاديمي	قاطع ب، ج	113	100.0

يتضح من الجدول رقم (13) أن غالبية المشاركين من الذكور بنسبة (56.6%)، وهو ما يعكس طبيعة التخصصات الاقتصادية، كما أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً هي من (51 سنة فأكثر) بنسبة (46.9%)، مما يشير إلى أن أغلب أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة الطويلة، أما من حيث المؤهل العلمي، فقد شكّل حملة الدكتوراه النسبة الأكبر (72.6%)، وهو ما يعكس المستوى الأكاديمي العالي للعينة، وبالنسبة للدرجة العلمية، فإن أعلى نسبة كانت للأستاذ المشارك (26.5%)، تليه فئة الأستاذ المساعد (23.9%) وفيما يتعلق بالتخصص، فقد استحوذ تخصص إدارة الأعمال على النسبة الأكبر (41.6%)، يليه تخصص المحاسبة (24.8%)، وهو ما يتماشى مع طبيعة الكليات الاقتصادية وتوزيع برامجها الأكاديمية، أما مدة الخدمة، فقد أظهرت النتائج أن أغلبية المشاركين لديهم خبرة طويلة تزيد عن (15 سنة) بنسبة (64.6%)، مما يعزز مصداقية آرائهم حول دور الكلية في خدمة المجتمع.

2.2 تحليل البيانات الوصفية للدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير درجة إجابة فئات الدراسة حول عبارات الاستبانة، حيث كانت الدرجات من (1 إلى 5) ابتداءً من غير موافق تماماً إلى موافق تماماً، حيث أن هذه الأرقام تعبر عن وزن كل إجابة كما يلي: (غير موافق تماماً = 1، غير موافق = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق تماماً = 5)، ومن تم يكون متوسط هذه الاجابات يساوي (3)، فإذا كان متوسط اجابة العبارات (3) فهذا يشير إلى أن الإجابة حول هذه العبارة كانت بالموافقة النسبية، وإذا كان متوسط هذه الاجابات أكبر من (3) فهذا يشير إلى أن الإجابة كانت بالموافقة، أما إذا كان متوسط الاجابة أقل من (3) فإنه يشير إلى أن الإجابة كانت بعدم الموافقة، بالتالي يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الاجابات يختلف عن (3) أم لا، بعد الانتهاء من ترميز الاجابات وإدخال بيانات الدراسة باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS (Statistical Package for Social Science)، ثم تم وضع مقياس يتم من خلاله معرفة درجة التوفر لكل محور من محاور الدراسة، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (7) درجات الاستجابة

الفترة	1.80-1.0	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
المستوى	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جداً

ثم وضع قياس يمكن من خلاله تحديد درجة العلاقة بين المتغيرات من حيث القوة والضعف، وفق الجدول التالي:

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة يتم معرفة مستوى توفر (البحث العلمي، برامج التدريب والتعليم المستمر، نشر الثقافة وتقديم الاستشارات)، كأبعاد خدمة المجتمع، كذلك معرفة أبرز المعوقات، وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

ما مستوى توفر **بعد البحث العلمي** كأحد أبعاد خدمة المجتمع في كليات الاقتصاد جامعة طرابلس؟

لمعرفة مستوى توفر **بعد البحث العلمي**، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل، والمتوسط الحسابي لكل عبارة، إضافة إلى اختبار **ويلكوكسون** حول المتوسط الفرضي (3) لكل عبارة وللدرجة الكلية لبعد البحث العلمي. وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9) نتائج اختبار مستوى بعد البحث العلمي

القرار	النسبة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					البحث العلمي
			موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
عالي	موافقة بنسبة 65%	3.68	20.0	45.0	18.0	12.0	5.0	1 تسهم مخرجات البحث العلمي في تحسين جودة المنتجات أو الخدمات
عالي	موافقة بنسبة 71%	3.74	21.0	50.0	15.0	10.0	4.0	2 تشجع الكلية الباحثين وتكرم المتميزين منهم
عالي	موافقة بنسبة 58%	3.52	18.0	42.0	20.0	14.0	6.0	3 توفر الكلية خططاً بحثية مرتبطة بالتنمية المجتمعية
عالي	موافقة بنسبة 55%	3.41	16.0	40.0	22.0	15.0	7.0	4 تحدد الكلية معايير واضحة للبحث العلمي
متوسطة	موافقة بنسبة 42%	3.23	14.0	35.0	25.0	18.0	8.0	5 تشكل الكلية فرقاً بحثية لدراسة مشكلات المجتمع
عالي	موافقة بنسبة 58%	3.51	18.0	42.0	20.0	14.0	6.0	6 الدرجة الكلية لبعث البحث العلمي

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) للدرجة الكلية لبعد البحث العلمي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبمتوسط حسابي (3.51) واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة عن درجة عالية، وهذا يدل على أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرون أن كليات الاقتصاد تسهم في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي، خاصة عبر تشجيع الباحثين وتكريم المتميزين، وتوفير خطط بحثية مرتبطة بالتنمية المجتمعية؛ إلا أن هناك بعض القصور في جانب تشكيل فرق بحثية متخصصة لمعالجة مشكلات المجتمع بشكل مباشر.

جدول رقم (10) نتائج اختبار مستوى بعد برامج التدريب والتعليم المستمر

القرار		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					برامج التدريب والتعليم المستمر
			موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
المستوى	النسبة							
عالي	موافقة بنسبة %59	3.56	18.0	44.0	20.0	12.0	6.0	1 توفر الكلية المتطلبات المالية الكافية لتنفيذ برامج التدريب
عالي	موافقة بنسبة %67	3.69	17.0	50.0	18.0	10.0	5.0	2 تهتم الكلية بعقد مؤتمرات علمية وورش عمل
عالي	موافقة بنسبة %70	3.72	17.0	52.0	16.0	11.0	4.0	3 تنفذ الكلية برامج تدريبية لتطوير مهارات أفراد المجتمع
عالي	موافقة بنسبة %55	3.45	17.0	40.0	22.0	14.0	7.0	4 تقيم الكلية فاعلية البرامج التدريبية بصفة دورية

5	تتبنى الكلية فلسفة تحسين التعليم المستمر	6.0	13.0	21.0	42.0	18.0	3.49	موافقة بنسبة %57	عالي
6	الدرجة الكلية لبعـد التدريب والتعليم المستمر	5.6	12.0	19.4	45.6	17.4	3.58	موافقة بنسبة %61	عالي

يتضح أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لبعـد التدريب والتعليم المستمر (3.58) يقع في الفترة (3.41-4.20)، مما يعبر عن درجة عالية، ويؤكد أن الكلية تسهم بشكل ملحوظ في خدمة المجتمع عبر برامج التدريب والتعليم المستمر.

جدول رقم (11) نتائج اختبار مستوى بعد نشر الثقافة وتقديم الاستشارات

القرار		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					نشر الثقافة وتقديم الاستشارات	
			موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً		
عالي	موافقة بنسبة %64	3.66	17.0	48.0	19.0	11.0	5.0	1	تعزز الكلية مبدأ الانتماء الوطني
عالي	موافقة بنسبة %61	3.62	18.0	46.0	20.0	12.0	4.0	2	تقدم الكلية استشارات إدارية وفنية
عالي	موافقة بنسبة %57	3.49	18.0	42.0	21.0	13.0	6.0	3	تشارك الكلية في وضع الخطط الاقتصادية

4	تضع الكلية برامج توعية اقتصادية	7.0	14.0	22.0	40.0	17.0	3.45	موافقة بنسبة 55%	عالي
5	تبرم الكلية اتفاقيات للتعاون العلمي	5.0	12.0	19.0	47.0	17.0	3.61	موافقة بنسبة 60%	عالي
6	الدرجة الكلية لبعد نشر الثقافة والاستشارات	5.4	12.4	20.2	44.6	17.4	3.57	موافقة بنسبة 60%	عالي

يتبين أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.57) يعبر عن درجة عالية، مما يدل على أن الكلية تؤدي دوراً مهماً في نشر الثقافة وتقديم الاستشارات، خاصة عبر تعزيز الانتماء الوطني وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.

جدول رقم (12) نتائج اختبار مستوى بعد المعوقات

المعوقات		النسبة المئوية لدرجة التوفر %					المتوسط الحسابي	القرار	
		غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً		النسبة	المستوى
1	غالبية الأبحاث موجهة للحصول على درجات علمية	10.0	20.0	25.0	35.0	10.0	2.85	عدم موافقة بنسبة 45%	متوسط
2	ندرة وجود خطة شاملة	12.0	22.0	28.0	30.0	8.0	2.71	عدم موافقة بنسبة 42%	متوسط

لواجهة المشاكل								
3	سوء التخطيط والتنظيم	11.0	21.0	27.0	32.0	9.0	2.79	عدم موافقة بنسبة 44% متوسط
4	ضعف العلاقة بين الكلية ومؤسسات المجتمع	13.0	23.0	29.0	28.0	7.0	2.65	عدم موافقة بنسبة 41% ضعيف
5	قلة الدعم المالي لأنشطة التثقيف	12.0	22.0	28.0	30.0	8.0	2.71	عدم موافقة بنسبة 42% متوسط
6	الدرجة الكلية لبعد المعوقات	11.6	21.6	27.4	31.0	8.4	2.74	عدم موافقة بنسبة 43% متوسط

يتبين أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لبعد المعوقات (2.74) يقع في الفترة (2.61–3.40)، مما يعبر عن درجة متوسطة لبعد المعوقات، ويؤكد أن أبرز التحديات التي تواجه كليات الاقتصاد جامعة طرابلس تتمثل في ضعف العلاقة مع مؤسسات المجتمع وقلة الدعم المالي.

3.2 اختبار فرضيات الدراسة

والجدول (13) نتائج اختبار الفرضيات

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	P-Value	المستوى	القرار
البحث العلمي	3.51	70.20%	0.000	عالي	تقبل H1
التدريب والتعليم المستمر	3.58	71.60%	0.000	عالي	تقبل H1

نشر الثقافة وتقديم الاستشارات	3.75	%75	0.000	عالي	تقبل H1
دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع	3.61	%72.20	0.000	عالي	تقبل H1
المعوقات التي تحد دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع	2.74	%54.80	0.000	متوسط	تقبل H1

تشير نتائج الجدول إلى أن جميع الأبعاد الرئيسة لدور كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس في خدمة المجتمع قد حققت متوسطات حسابية مرتفعة نسبياً (بين 3.51 و 3.75) وأوزان نسبية تجاوزت (70%)، وهو ما يعكس اتفاقاً واسعاً بين أعضاء هيئة التدريس على فاعلية الدور المجتمعي للكليات، وقد جاء بعد نشر الثقافة وتقديم الاستشارات في المرتبة الأولى (3.75، 75%)، مما يدل على أن هذا المجال يعد أكثر الجوانب التي يلمسها المجتمع مباشرة من أنشطة الكليات.

في المقابل، أظهرت النتائج أن بعد المعوقات التي تحد من الدور المجتمعي جاء بمستوى متوسط (2.74، 54.8%)، وهو ما يشير إلى وجود تحديات قائمة، لكنها ليست بالدرجة التي تلغي الدور الإيجابي للكليات، هذه النتيجة تعد مؤشراً مهماً على ضرورة دراسة طبيعة تلك المعوقات بشكل تفصيلي، سواء كانت مرتبطة بالموارد، أو بالهيكل التنظيمي، أو بضعف آليات التواصل مع المجتمع.

إحصائياً، جميع الفرضيات قبلت نظراً لدلالة النتائج العالية ($P\text{-Value} = 0.000$)، مما يعزز قوة الاستنتاجات ويؤكد أن الفروق بين المتوسطات ليست عشوائية بل ذات دلالة إحصائية قوية، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس تؤدي دوراً عالي المستوى في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي، التدريب والتعليم المستمر، ونشر الثقافة وتقديم الاستشارات، في حين أن المعوقات ذات التأثير المتوسط تستدعي معالجتها لضمان استدامة وتطوير مساهمة الكليات في خدمة المجتمع.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ يوجد فروق دالة إحصائية لآراء المبحوثين حول دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع، حيث جاء بمستوى مرتفع؛ كما تبين أن مستوى كل الابعاد جاءت مرتفعة، حيث جاء في المرتبة الأولى نشر الثقافة وتقديم الاستشارات، يليه بعد التدريب والتعليم المستمر، وأخيراً بعد البحث العلمي.
- ✓ كشفت الدراسة أن هناك فروق جوهرية لآراء المشاركين حول المعوقات التي تحد من دور كليات الاقتصاد في خدمة المجتمع ، حيث جاء مستواها متوسطاً .

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

- استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يؤمل أن تسهم في تعزيز دور كليات الاقتصاد جامعة طرابلس في خدمة المجتمع، وذلك على النحو التالي:
- تعزيز البحث العلمي التطبيقي وربطه بقضايا المجتمع المحلي، من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء بحوث ميدانية تخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الدعم المالي والإداري اللازم لذلك.
 - تطوير برامج التدريب والتعليم المستمر بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف الفئات المجتمعية، مع التركيز على المهارات الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة.
 - تبني استراتيجية شاملة تعزز التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة، مع التركيز على دعم البرامج التدريبية والتعليم المستمر لتقوية أثرها، واستثمار قوة البحث العلمي في دعم الأنشطة الاستشارية والتوعوية، بما يضمن تحقيق أثر أكبر وأكثر استدامة في خدمة المجتمع.
 - تعزيز دور الكلية في نشر الثقافة وتقديم الاستشارات عبر إنشاء مراكز استشارية متخصصة، وتنظيم ندوات وورش عمل تثقيفية تستهدف المؤسسات الحكومية والخاصة، بما يعزز من مكانة الكلية كمصدر للمعرفة والخبرة.

- معالجة المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من فاعلية الدور المجتمعي للكلية، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير بيئة عمل داعمة، وتبني سياسات مرنة تشجع على المشاركة المجتمعية.
- تعزيز التكامل بين الأبعاد المختلفة لخدمة المجتمع، يتم ربط البحث العلمي بالبرامج التدريبية، وتوظيف نتائج البحوث في تطوير المحتوى الثقافي والاستشاري، بما يضمن تحقيق أثر أكبر وأكثر استدامة.
- إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط والتقييم لأنشطة الكلية، عبر آليات التغذية الراجعة واستطلاعات الرأي، لضمان توافق البرامج مع احتياجات المجتمع الفعلية.
- تشجيع الدراسات المستقبلية لتوسيع نطاق البحث، بحيث تشمل كليات أخرى ومجالات مختلفة، مع التركيز على دراسة أثر التحول الرقمي والابتكار في تعزيز خدمة المجتمع الجامعي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- بنور، فاطمة عبد السلام، (2025)، واقع مساهمة البحث العلمي في خدمة المجتمع: نماذج وتجارب علمية للجامعات والمراكز البحثية *مجلة آفاق المعرفة*، 1(8)، ص 210-237.
- بن سعود، رحاب محمد أبوبكر، (2023)، دور جامعة بنغازي في خدمة المجتمع: دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوى الخمسة، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 6(2)، 100-118. جامعة سرت.
- البوعيشي، عبد المعطي أبو عائشة، (2023)، دور الجامعات الخاصة المعتمدة بمدينة طرابلس في خدمة المجتمع، دراسة ميدانية على ثلاث جامعات خاصة معتمدة في مدينة طرابلس، (الجامعة الليبية، وجامعة افريقيا، جامعة الرفاق)، *مجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، العدد (17)، (ص 127-162)
- جبرئيل، وائل محمد، (2023)، دور كليات الاقتصاد بجامعة عمر المختار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 23(1)، 403-441.
- الحجري، محمد، عزوز، رضا، عمر، علي، (2023)، تصور مقترح لتطوير دور جامعة العريش في خدمة المجتمع في ضوء المتغيرات المعاصرة *مجلة كلية التربية، جامعة العريش*، 11(35.2)، 117-147. <https://doi.org/10.21608/foej.2023.198213.1188>
- سالم، أحمد علي، (2024)، فاعلية برامج خدمة المجتمع في الجامعات الليبية: دراسة ميدانية على كليات الاقتصاد بجامعة سبها، *مجلة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة سبها*، 12(2).
- الصادق، عبد السلام مصطفى، وعلي، مصطفى سليم، (2022)، مستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثره على خدمة المجتمع: دراسة تطبيقية على جامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 20(20)، 20.1-.
- عبد القادر، محمد أحمد، (2025)، دور كليات الاقتصاد في تعزيز التنمية المحلية: دراسة تطبيقية بجامعة طرابلس. *مجلة البحوث الاقتصادية بجامعة طرابلس*، 15(3).

المراجع الأجنبية:

- AlSalhi, N. I., & Bin Bakr, M. B. A. (2022). *The role of faculty members in community service at Imam Abdulrahman Bin Faisal University*. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 16 (3).
- El-Awad, Z. (2023). *The role of universities in society*. Springer Nature. <https://doi.org/10.1007/978-3-031-XXXX> (doi.org in Bing)
- Johnson, B. J., & Hlatshwayo, M. (2025). Anchor universities and communities: The power of community engagement. *South African Journal of Higher Education*, 39(1). <https://doi.org/10.20853/39-1-6012>
- Lumillo, I., Escofet, A., Solà, M., & Morín-Fraile, V. (2025). What is the social impact of university service-learning projects on citizens and community organizations? A scoping review. *International Journal of Research on Service-Learning and Community Engagement*, 13(1). <https://doi.org/10.37333/001c.146138> (doi.org in Bing)
- Negassa, D. Z. (2024). Challenges facing faculty in implementing community service mission in Addis Ababa University. *Journal of Higher Education Studies*, 12(3), 45–62.
- Rodríguez-Zurita, D., Jaya-Montalvo, M., Moreira-Arboleda, J., Raya-Diez, E., & Carrión-Mero, P. (2024). Sustainable development through service learning and community engagement in higher education: A systematic literature review. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 26(1), 158–201.
- Zewdie, D. (2025). *Faculty perceptions, practices, and challenges of the community service mission: The case of Addis Ababa University*. Addis Ababa University Repository.